مجلة جامعة طبرق للعلوم الاجتماعية والإنسانية

مجلة علمية محكمة تصدر ربع سنوياً

تأثير السياسة القرمانلية على حركة تداول النقود بإيالة طرابلس الغرب: 1711-1835م

د.المبروك محمود صالح سليمان

كلية الآثار والسياحة – جامعة طبرق – ليبيا

Mabruk.ms1973@gmail.com

د.راقي محمد عبدالكريم

قسم التاريخ – كلية الآداب – جامعة طبرق

العدد الثامن

أكتوبر 2021

المستخلص:

يتمحور موضوع البحث حول إظهار أهم أنواع النقود المستخدمة بالإيالة، وكذلك ركز البحث على السياسة القرمانلية حول حركة تداول ووزن العملات، إلى جانب التركيز على آثار تلك السياسة النقدية على التجار المحليين والتجار الأجانب، ومدى انعكاسها على اقتصاد الإيالة، ناهيك عن ردود القناصل الأوروبيين اتجاه السياسة النقدية لحكام الإيالة التي تحكمت في حركة البيع والشراء بأسواق الإيالة، والتي أظهرت الكثير من المشاكل الدبلوماسية.

الكلمات المفتاحية:

القرمـــــانلي – النقـــــود – السياســـــة الماليـــــة– التـــــداول النقـــــدي – طـــــرابلس الغـــــرب.

The impact of the Qaramanli policy on the movement of money circulation in the western Tripoli Eyala AD 1835-1711

Dr. Al-Mabrouk Mahmoud Saleh Suleiman
Faculty of Archeology and Tourism - University of Tobruk – Libya

Dr. Raqi Muhammad Abdul Karim
History Department - Faculty of Arts - University of Tobruk

Abstract:

The topic of the research revolves around showing the most important types of money used in the yala, as well as the research focused on the Karamanli policy on the movement of circulation and weight of currencies. The monetary policy of the rulers of the province that controlled the movement of buying and selling in the markets of the province, which showed a lot of diplomatic problems.

Keywords:

Karamanli– money– financial policy- cash trading- West Tripoli.

المقدمة: لقد سهّلت النقود حركة الآليات التجارية بعملية التبادل التجاري للسلع، وأن هذه الآلية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالسلطة، فعدت قوة النقود من قوة السلطة، وانتشارها يعكس قوة السلطة وامتداد نفوذها، كذلك عدت وسيلة للتبادل التجاري فهي أداة لدفع ثمن السلع، كما تعكس مقياس قيمة الشيء، وكانت من أقدم النظم الاقتصادية في تاريخ الحضارة الإنسانية التي عرفها الإنسان منذ آلاف السنين، بالتالي كان لها تأثير على أوضاعه الاقتصادية.

لم تعرف إيالة طرابلس في العصر العثماني ما يسمى بالاستقلال النقدي في التعامل؛ لأن نقود أي ولاية عثمانية كانت صالحة للتعامل والتداول في سائر الولايات العثمانية الأخرى من غير إنقاص أو إجحاف من قيمتها، في حين كان لكل ولاية دار لضرب العملة الخاصة بها، ولكن ارتباط النقود المسكوكة في الولايات بالدولة العثمانية – التي تتحكم في وزنها، ومقدار المعدن النفيس فيها – جعلها عرضه للتذبذب، وعدم الثبات على قيمة واحدة، فكثيراً ما كانت النقود عرضه إلى الإلغاء والسحب من السوق عندما يتولى سلطان عثماني أو والي جديد في العاصمة أو إحدى الولايات، حيث يقوم المتولي بضرب عملة باسمه وطرحها في الأسواق بعد سحب السابقة، مما أثر سلباً عليها بقلة ثقة التجار فيها، وتشككهم في قيمتها عند عمليات البيع والشراء والادخار، ناهيك عن للجوء البعض إلى تجميد جزء كبير من رأسماله في شراء عقارات وأراض زراعية.

وتكمن أهمية الدراسة في إلقاء الضوء على دور السلطات القرمانلية في تخفيض أوزان النقود داخل الإيالة، ومدى تأثيرها على حركة التبادل التجاري لاسيما الخارجي، وإظهار رد فعل القناصل الأوروبيين حول سياسة القرمانليين المالية.

ويعود سبب اختيار الموضوع بالرغبة في المساهمة ولو بشكل بسيط في الكتابة بهذا الموضوع المهم، والذي لا تزال الكثير من جوانبه تحتاج لدراسة. فضلاً عن إظهار النتائج التي جاءت بسبب سياسة حكام الإيالة المالية على السوق المحلي. وسنعتمد على المنهج التاريخي الذي يقوم بسرد الوقائع وتحليلها ومقارنتها؛ بغية الوصول إلى نتائج تخدم البحث العلمي.

كما يهدف البحث إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات الآتية: ما الدور الذي لعبته السياسة القرمانلية في حركة تداول وقيمة وزن النقود، وهل أثمرت سياستهم المالية نتائج مرموقة وانعشت اقتصاد الإيالة؟ وهل استجابة التجار المحليين والأجانب لعملية خفض أوزان قيمة النقود المتداولة داخل أسواق الإيالة؟

ولتوضيح الدراسة تم تقسيمها إلى عدة محاور هي:

المحور الأول: العملات العثمانية المستخدمة في أسواق الإيالة:

المحور الثاني: العملات العربية والأجنبية المتداولة داخل أسواق الإيالة:

المحور الثالث: تدخل حكام الإيالة في المسألة النقدية:

المحور الأول: العملات العثمانية المستخدمة في أسواق الإيالة:

يركز هذا المحور على ذكر أهم العملات العثمانية والعربية والأجنبية التي كانت متداولة داخل أسواق الإيالة خلال العهد القرمانلي، ومبينا دور الولاة القرمانليين في السيطرة على الحركة المالية التي لجأوا إليها في محاولة منها بتحسين الوضع الاقتصادي الذي تضرر بسبب الأزمات الاقتصادية نتيجة لتوقف نشاط الجهادي البحري(القرصنة)(*) آنذاك[71]:

أولاً: أهم العملات الذهبية المستخدمة بالإيالة:

لقد وجدت عملات ذهبية متداولة تم استخدامها في أسواق الإيالة، حيث لعبت دوراً مهماً في حركة التبادل التجاري الداخلي والخارجي؛ وقد ضربت بأسماء عدة ولاة عثمانيين، فنذكر منها ما يلي:

1- عملة القرمبل:

حينما حكم العثمانيون إيالة طرابلس الغرب، أدرجوا عملتهم العثمانية بجانب العملات الأجنبية داخل البلاد، وفي أوائل القرن السابع عشر حين آل حكم طرابلس إلى (1551-1711) الدايات الذين عملوا على الاستقلال بالحكم عن السلطة المركزية باستانبول شهدت الإيالة نوع من النقود المحلية الخاصة بها[72]. وقد كان محمد باشا الساقزلي (1633-1649م) هو أول من أسس دار لصك النقود

(*) القرصنة: مفهوم غربي يقابله عند المسلمين الجهاد البحري، وهي أسلوب فرضته طبيعة المرحلة على العلاقات الدولية خلال تلك الفترة. للمزيد ينظر: بول ماساي: **الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الغربية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، ترجمة: محمد مفتاح العلاقي، مراجعة: علي ضوي، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق، (د.ت)، ص25.

([71]) المبروك محمود صالح، "**القرصنة البحرية في البحر المتوسط خلال عهد الأسرة القرمانلية (ولاية طرابلس الغرب 1711-1835م)**، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية، العدد الثاني والثمانون، يوليو 2010م، ص265، 266.

(72) Rapprto . Console . T0scane .1830, 1831 .EL Mahdwi .op.cit.pp 154،159, 178،188. ؛ كالوجيرو بيازا، المرجع السابق، ص13، 14؛ حسن الفقيه حسن، المرجع السابق، ص796؛ سامح إبراهيم عبد الفتاح، **العلاقات التجارية بين مصر وولايات المغرب العثمانية في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2010م، ص296.

المحلية التي عرفت باسم "قرميل"[73]، وتزن نصف درهم فضة، ومن أجزائه الطرنيش الذي يساوي ربع القرميل[74]، وتداول هذه العملة داخل برقة وطرابلس[75].

كما أعيد سكها مرة ثانية باسم السلطان العثماني مصطفى الثاني (1695-1703م) وأصبحت تتداول في مصر بفضل حصولها على ثقة التجار المغاربة بحيث لقت لديهم إقبال، كذلك تعامل التجار المحليين بها، فقام التاجر إبراهيم الأبرق وكيل الحاج محمود بن محمد باي درنة في الإسكندرية بتعامل بها في شراء السلع المطلوب تصديرها إلى درنة[76]. وفي هذا الوقت قام "الداي خليل" (1702-1709م) بصك نقوداً طرابلسية جديدة [77].

وخلال الأعوام 1731 و1735م، تم تعديل عملة **(القرميل)** بأمر الوالي أحمد باشا القرمانلي[78].

2- العملة الشريفي الطرابلسي:

لقد عرفت هذه العملة بعدة مسمياتها: كالأشرفي أو الشريفي التي كانت تساوي 48 خمسينا والنصف شريفي والمحبوب التي كانت تعادل 28 خمسينا، كما كان يضاف إليها صفة الطرابلسي لتمييزها[79]. وقد عدت من العملات الذهبية التي ظهرت في الإيالة أواخر القرن السادس عشر، حيث ضربت باسم السلطان العثماني مراد الثالث (1574-1595م)، وسكت مرة أخرى باسم السلطان سليم

([73]) إتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، 1968م، ص233.

([74]) محمد خليل المعروف بابن غلبون، التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار، تحقيق: طاهر الزاوي، (طرابلس: مكتبة النور، ط2، 1967م)، ص163؛ محمد مصطفى الشركسي، **سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551-1911)**، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م، ص35.

([75]) تيسير بن موسي، **المجتمع الليبي في العهد العثماني الثاني**، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1988م، ص203؛ علي مفتاح إبراهيم، **الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية 2005م، ص402.

([76]) سامح إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص243.

([77]) تيسير بن موسي، المرجع السابق، ص203؛ علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص402.

([78]) حسن فقيه حسن، **اليوميات الليبية 1551-1832**، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، ج1، 1984م، ص172، 174.

([79]) رود لفوميكاكي، **طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي**، نقله إلى العربية: طه فوزي، راجعه: حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي، إشراف: الأستاذ محمد شفيق غربال، معهد الدراسات العربية العالية 1961م، ص203.

(1566–1574م) بالمقاييس نفسها التي عرفت بها منذ بداية سكها باستانبول سنة 1512م[80]، كذلك سكت مرة ثالثة باسم السلطان العثماني محمد الرابع (1648–1687م) وتحديداً في سنة 1667م[81].

وفي عام 1753م سك تلك العملة مرة أخرى باسم السلطان العثماني مصطفى أحمد خان عز نصره المعروف باسم مصطفى الثالث (1757–1773م)، وكان وزنها 3،30 جراما، وقطر دائرتها 25 ملم[82]، في حين ذكر مرجع آخر أن وزنها بلغ 3,40 جرام وعيار 22[83].

كما تم ضربها باسم السلطان العثماني عبد الحميد الأول عام 1773م لكنه بأقل وزناً حيث بلغ 2،60 جراماً فقط[84].

أما في عام 1795م فضربها يوسف باشا القرمانلي (1795–1832) باسم السلطان العثماني سليم الثالث (1789–1807م)، وبأوزان متفاوتة؛ فكانت على النحو التالي: 3,35 جراماً و3,40 جراماً والأخيرة 3,60 جراماً. وبين سنتي 98–1799م، تم سك نصف الشريفي بوزن 1,55 جراماً[85].

3.–عملة المحبوب:

عدت هذه العملة من العملات الذهبية المتداولة في طرابلس الغرب، وأول من سكها باسمه السلطان العثماني عبد الحميد الأول (1773–1779م)، وكذلك سكها الوالي علي باشا القرمانلي باسمه بوزن 2,60 جراماً وعيار 18. فيما قام يوسف باشا القرمانلي بسكها باسم السلطان العثماني محمود الثاني (1808–1839م) غير أنَّه خَفّض في وزنه إذ بلغ 2,20 جراماً فقط[86].

([80]) عمار جحيدر، **آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث**، منشورات دار العربية للكتاب طرابلس 1991م، ص204؛ إنعام محمد سالم شرف الدين، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711–1835م)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ط1، 1998م، ص277.

([81]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص277، 278.

([82]) محمد مصطفى الشركسي، **سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551–1911)**، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1991)، ص35، 38، 41.

([83]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص277.

([84]) عاطف منصور محمد رمضان، **الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية في المغرب والأندلس**، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة 2002م، ص338، 339.

([85]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص277.

([86]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص40، 42، 118.

ثانياً: أهم العملات الفضية المتداولة بالإيالة:

استفادت أسواق الإيالة من تعدد العملات ولاسيما الفضية والتي اسهمت في تطور الحركة الاقتصادية بالإيالة، حيث نذكر منها مايلي:

1- نصف الفضة(*):

لقد عرفت هذه العملة باسم "البارة" وهي نقد عثماني، يمكن تحديد بداية ضربه في الدولة العثمانية مع بداية القرن السابع عشر الميلادي، فحلت من وقتها محل "الأقجة" باعتبارها أدنى وحدات النقد العثماني، ثم استخرج منها بعد ذلك في إيالة طرابلس وحدات على العيار والوزن العثماني نفسه[87].

وكانت تعد من أصغر الوحدات النقدية التي استخدمها التجار وعلى أساسها يتم تحديد أسعار كل العملات الأخرى: كالفضية والذهبية، وفي الغالب ما كانت تذكر في معظم المعاملات التجارية الصغيرة والكبيرة لتحديد صرف العملة المستخدمة، وكانت أسعارها وقيمتها في تدهور مستمر بسبب تعرضها للغش بتخفيض وزن معدن الفضة الخالصة منها[88]، حيث كانت تعادل 8 زلطات و(الزلطة قطعة نحاسية أصغر أنواع العملة النحاسية)[89].

(*) النصف الفضة: نقد مصري قليل القيمة يختلف سعره باختلاف السنوات ويجمع على أنصاف، وهذا النقد عرف في العصر العثماني ليدل على نصف الدراهم الفضية وأول ظهوره كان في العصر المملوكي زمن الملك المؤيد لذا عرف أولاً بالمؤيدي أو الميدي ثم استمر تداوله واستعماله، وعرف في العصر العثماني باسم "البارة" كما ورد في قانون نامة مصر، وفي سنة 1757م ضرب ميدي كان وزنه يقرب من عشر درهم وعبارة عن النصف فضة تقريباً، وقيمة ثلاث سنتيمات وعُشْر سنتيم فرنك. للمزيد ينظر: أحمد السيد الصاوي، **النقود في مصر العثمانية**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1، 2001م، ص84-88.

([87]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص49، 50.

([88]) شوكت ياموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت – لبنان، 2005م، ص184.

([89]) محمد عمر مروان، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني(1835-1911م)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، 2009م، ص228.

2- الفضة المجيدية:

وجدت هذه العملة بكثرة في المعاملات التجارية، حيث كانت تساوي قيمتها أربع فرنكات وثلث، وقد ظل النقد أساس التعاملات اليومية في الأسواق حتى نهاية الفترة[90].

3-عملة القرش التركي:

أُعتبرت هذه العملة من القروش الفضة التي سكت في عهد السلطان العثماني سليمان الثاني (1687-1691م)، وقد اتسمت بالثبات في قيمته، وشاع تعاملها وتداولها بين التجار في معاملاتهم محلياً وخارجياً.

4-الريال التاجوري:

عدا من العملات الفضية وفيما يعود نسبها إلى منطقة تاجوراء الطرابلسية، وكثر استخدمه من قبل التجار المحليون والمغاربة، كما تم تداوله في الأسواق المصرية، وكانت قيمته في العقد الثالث تعادل 15 نصف فضة، ومن ثم زادت هذه القيمة لتصل في العقد الرابع إلى 16، أما في العقد الثامن فبلغت قيمته 30 نصف فضة[91].

كما قامت دار السكة الطرابلسية بسك ثلاث عملات فضية تم ضربها باسم السلطان العثماني محمود بن مصطفى (1730-1754م) لها نفس العيار وهو 350، ولكنها تختلف من حيث الوزن، فكان وزن اثنتين منها 0,25 جراماً، فيما كان وزن الثالثة 0,26 جراماً[92].

استمر خلفاء أحمد باشا القرمانلي في ضرب العملات الفضية بأنواعها المختلفة، ففي سنة 1750م صدر نوع من أرباع الريالات، وقام علي باشا القرمانلي بسك بعض العملات الفضية الأخرى منها عملة عرفت باسم: "الأرباع" التي ضربت سنة 1775م، والريال الذي يزن نصف أوقية فضة

([90]) رجب نصير الأبيض، **مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح[سابقاً]، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية 1990م، ص193.

([91]) سامح إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص242.

([92]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص278.

(15,3974 جراماً) تم سكة سنة 1779م، والقروش الفضية الكبيرة التي ضربت سنة 1783م[93]. كما سجل وجود عملات أخرى: كالعدلية واليوزليك والأسليك التي تزن 4,5 جراماً[94].

ثالثاً: العملات النحاسية المتداولة بالايالة:

شكلت العملات النحاسية حيز مهم في حركة التبادل التجاري المتداولة داخل أسواق الإيالة، فوجدت أنواع منها مثل: الفلس والريال. هذا بالإضافة إلى ضرب ثلاثة عملات نحاسية باسم السلطان العثماني أحمد الثالث (1703-1730م) بأوزان مختلفة بلغت أولها 5,51 جراماً، وثانيها 2,25 جراماً[95]، غير أنها كانت محدودة التداول فبالرغم من قلة ذكر هذا النوع في التعاملات المالية، كذلك سكت قطعتين من تلك العملات باسم السلطان العثماني محمود الأول (1754-1757م) بأوزان مختلفة فكانت النوع الأولى بوزن جرام واحد والثانية بوزن 0.60 جراماً[96].

وكان الريال يعادل 4 فلوس، وقطعة منه تعادل قيمة 10 بارات، وأخرى لها قيمة 20 بارة[97]. وقد عمل يوسف باشا على إصدار العديد من العملات النحاسية، حيث ضرب قطعتان منها سنة 1795م الأولى كانت تعادل قيمتها 4 ريالات، والثانية تعادل ريالين[98].

وفي سنة 1823م تم التعامل بالعملة النحاسية المعروفة باسم "أبو ستمائة" وهي عبارة عن فلس كان صرفه يعادل أربعة فلوس نحاس. هذا فضلاً على التعامل البارة النحاسية ذات 5 بارات. وفي هذا السياق سك يوسف باشا أكثر من 12 قطعة نقدية نحاسية، حدد وزن بعضها بـ4,55 جراماً و3,95 جراماً، و5,40 جراماً و4,30 جراماً و2,95 جراماً، 6,75 جراماً، و2,80 جراماً، 3,30 جراماً، و4,30 جراماً[99]. أما في سنة 1825م ارتفاع صرف الريال دورو(*) من 20 ريال محلي إلى 40 ريال محلي[100].

([93]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص50، 51، 118.

([94]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص176، 179.

([95]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص171، 172، 174.

([96]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص280، 281.

([97]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص176.

([98]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص52، 59، 117.

([99]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص280، 281.

(*) **دورو**: عملة أسبانية DURO معناها صلب أي القطعة الصلبة، عملة نمساوية كانت شائعة الاستعمال في طرابلس الغرب. ويساوي 13 قرش عثماني. للمزيد ينظر: محمد بن عثمان الحشائشي، **رحلة الحشائشي 1855- 1912م/**

أ- القرش الطرابلسي:

ظهرت هذه العملة في عهد علي باشا القرمانلي (1756-1793م) باسم السلطان العثماني عبد الحميد الأول، إضافة إلى ظهور كسور القرش الفضي ما بين 5-30 بارة[101]. وقد ضرب قطعتين أخريين باسم السلطان العثماني مصطفى الثالث (1757-1773م) تزن الأولى 2,10 جراماً، في حين وزنت الثانية 0,90 جراماً[102].

كذلك توفرت نماذج من المسكوكات الطرابلسية التي كان منها القرش الذي حدّد ميزانه بـ17,15 جراماً، في حين كانت بعض المسكوكات الطرابلسية متفاوتة في أوزانها، حيث بلغت بالترتيب: 6,05 جراماً و4,60 جراماً و1,90 جراماً و1,55 جراماً، غير أنه لم يحدد مسمياتها[103].

أما في عام 1808م فتم سك عملة القرش والتي نسبت باسم السلطان العثماني محمود. وقد عمل يوسف باشا خلال فترة حكم على إصدار العديد من العملات النحاسية، إذ سك قطعة أخرى في سنة 1811م بما قيمتها 25 ريالاً[104].

وبعد سنتين أي في سنة 1813م سك قرش جديد كان وزنة أربعة دراهم، ناهيك عن صدور ثلاثة أشكال من القروش في عهد يوسف باشا يزن الأول ما بين 7,20 و12,25 جراماً، ويزن الشكل الثاني ما بين 3 و5 جرامات، في حين تراوح وزن الشكل الثالث ما بين 1,20 و2,60 جراماً. كذلك وجدت قطع نقدية أخرى ذات حجم كبير بلغ وزنها 24,5 جراماً[105].

ونتيجة لتحكم الساسة القرمانليون المقاليد الاقتصادية في الإيالة، أصدروا العديد من القرارات لكي يأكدوا سيطرتهم على الجوانب الاقتصادية، فعلى سبيل المثال: أشرفوا على تحديد أوزان العملات، وعلى عيارها وأسعار صرفها ومتابعتها داخل الأسواق، حيث ارتبطت سلطة الباشا بعملية التعديلات التي كانت تحدث على أسعار صرف تلك العملات، فعلى سبيل المثال أيضاً: حدث بعض التغيير في صرف الريال

(جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)، تقديم: علي مصطفى المصراتي، (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر 1965م)، ص204.

([100]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص328.

([101]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص33.

([102]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص176.

([103]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص51، 118؛ حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص175، 176.

([104]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص52، 59، 117.

([105]) المرجع نفسه، ص52، 53.

الحنّاشي والعشارية خلال عامي 1729 و1731م والقندي في سنة 1735م، هذا التعديل قد تم بأمر أحمد باشا[106].

ب-عملة الريال:

قام يوسف باشا بعد توليه مقاليد الحكم بضرب أنواع عديدة من العملات حملت الكثير منها اسم الريال برغم من اختلاف أوزانها، والتي كان من بينها ريال أبو خمسين، والريال الشبيه بالريال التونسي، والريال الكبير الذي كان يزن أربعة دراهم (حوالي 10,27 جراماً)، والريال الذي وزن ثلاثة دراهم ونصف (أي قرابة 10,73 جراماً)، والريال الذي وزنه درهمين (حوالي 6,13 جراماً)، وقد سكت أجزاء الريال كالربع والنصف[107].

فضلاً عما سبق ضربت عملة الريال في فترات سابقه، إلا أنَّه استمر تداولها لبعض الوقت من الفترة حكم الأسرة القرمانلية مثل الريال المنسوب إلى خليل بك[108]، وقد أشار صاحب "اليوميات الليبية" إلى وجود العديد من أنواع أخرى نسبت إلى الريالات منها: أبو ثلاثمائة وأبو مائة وأبو أثني عشر مائة، غير أنَّ عدم تحديد أنواع المعدن المستخدمة فيها في ظل وجود الريالات النحاسية، يجعل من غير المؤكد كونها من العملات الفضية[109].

وقد أصدر يوسف باشا فرمان وضح فيه قيمة صرف الريال الدورو بما يعادل الريال الطرابلسي بعشر سنة 1819م. فضلاً عن ضرب عملة أخرى عرفت باسم: "فلس" وهي من النحاس الأحمر اللون وبه خبشة[110].

وفي سنة 1820م تم تغيير قيمة العملة الذهبية داخل الإيالة، وعلى أثر ذلك غيرت قيمة عملة المحبوب المسكوك والتي صنعت من عيار اثنى وعشرون قيراط، حيث أصبحت تصنع من ثمانية قراريط، إضافة إلى تغيير العملة الفضية، وعلى أثر هذا التغيير ندد القناصل بضعف النظام المالي الذي

([106]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص172، 174.

([107]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص 278.

([108]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص 277.

([109]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص178، 184، 185.

([110]) محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية، ص364.

تسبب في ارباك تداول العملات في السوق، مما أدى إلى فقدان الثقة في الاقتصاد المحلي والذي انخفض في عدة أشهر إلى نسبة 50%[111].

4- عملات أخرى متنوعة:

لقد وجدت عملات أخرى متنوعة تم تداولها داخل الإيالة، نظراً لتخبط الساسة القرمانليون حيث قاموا بضرب عدة أنواع جديدة من القطع النقدية خاصة الفضية. فذكر ابن غلبون أنَّ أحمد باشا قام بسك عملتين إحداهما في سنة 1729م أطلق عليها اسم "العشارية" التي كانت تعادل عشر الريال، والعملة الثانية تم سكها في سنة 1731م عرفت باسم "القنيدية"، التي تعادل عشر ريالات أيضاً[112].

كما إضافة صاحب "اليوميات الليبية" إلى هاتين العملتين قطعتين أخرتين ضربتا في نفس الفترة هما "العثماني" في سنة 1725م، والريال الحنّاشي خلال عام 1729م[113]. كما أن عبد الجليل سيف النصر أصدر في إقليم فزان عملة خاصة به؛ وهي من نوع الخمسين، فكانت تعادل كل ثمانية عشرين خمسين(*) قرش إسبانيا وذلك في أواخر الحكم القرمانلي[114].

المحور الثاني: العملات العربية والأجنبية المتداولة داخل أسواق الإيالة:

لقد سمحت الدولة العثمانية بدخول العملات العربية والأجنبية إلى ولاياتها، نظراً لحاجة الأسواق إلى العملات النقدية، ولم تكن العملات العثمانية في معظم الولايات كافية لسد حاجة التعاملات اليومية في أسواقها، وبفضل اتسام العملات الأجنبية بعيارها الجيد، وعدم تعرضها للغش، دفع التجار المحليين إلى التعامل بها، وعلى أثر ذلك قامت الدولة العثمانية من جانبها بتقنين وضبط سعر تلك العملات، وتحديد أسعارها بين الفينة والأخرى بالعملة المحلية.

([111]) أتوري روسي، المرجع السابق، ص404.

([112]) ابن غلبون، التذكار، ص201.

([113]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص171، 172، 174.

(*) عملة الخمسين: في بداية القرن التاسع عشر كانت العملة الأكثر شيوعاً وكانت كل 26 خمسين تعادل في ذلك الوقت قرشاً إسبانيا. للمزيد ينظر: رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص203.

([114]) رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص203.

أولاً: أهم العملات العربية المتداولة بالايالة:

1-الريال التونسي:

يعد الريال التونسي من العملات الفضية التي بدأ إصدار في تونس مع بداية القرن الثاني عشر الهجري ليحل محل الريال الإسباني في المعاملات المحلية آنذاك، حيث منعت إدارة الإيالة تداوله واستعمل الريال التونسي بدلا منه، فشاع في مراكز البلاد المختلفة، ثم نقله التجار التونسيون من بلادهم إلى طرابلس فتعاملوا به في النشاط التجاري[115].

2-السبيلية التونسية:

هي عملة فضية ضرت في دار سك العملة التونسية في القرن السابع عشر، فكان ذات شكل مستديرة أثقل من الناصري وأقل من الريال التونسي الكبير، وقد جرى التعامل به بين التجار في تونس ونقلته أيديهم إلى أماكن نشاطهم، فظهر في التعاملات التجارية واستعملت بالمراكز التي مروا بها وتبادلوا بضائعهم وسلعهم، ففي طرابلس كان الريال السبيلي التونسي متعارف عليه كنقد موثوق به بين التجار المحليين، واشتروا به البضائع وشحنوها إلى مناطق أخرى، وكانت تتداول في مناطق طرابلس الجنوبية، حيث كانت تساوي قيمته في منطقة غات ثلاثة أضعاف قيمة القرش العثماني[116]، فضلاً عن تداول القروش التونسية بشكل أوسع في منطقة مرزق[117].

ثانياً: أهم العملات الأجنبية المستخدمة بالإيالة:

لقد تم تداول عملات أجنبية داحل الايالة، حيث تعد إيالة طرابلس من أهم منطقة عبور السلع الأوروبية عبر موانيها البحرية إلى المناطق الأفريقية، ناهيك عن أن وجود العديد من الأسواق التجارية لاسيما في مناطق طرق القوافل، فبالتالي استعملت الكثير من العملات الأجنبية في الايالة:

([115]) شوكت ياموك، المرجع السابق، ص 327.

([116]) سامح إبراهيم عبد الفتاح، المرجع السابق، ص245، 246.

([117]) رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، ص 199.

1- الدوكا البندقي:

نسبت لمدينة البندقية الإيطالية وهي من العملات الأجنبية التي بدأ ضربه في سنة 1252م، حيث عرفت بالدوكا؛ نسبه إلى صورة دوق البندقية التي رسمت عليه، فكانت أكثر العملات الأجنبية استخداما في أسواق الولايات العثمانية، وعلى نطاق أقل في طرابلس، وأعلاها قيمة حيث تراوحت ما بين 155-335 نصف فضة[118].

2- تداول العملة الإسبانية بالإيالة:

أدى تدهور العملات المحلية سنة 1821م إلى ارتفاع القرش الإسباني والريال دورو اللذين يتم بموجبهما قياس العملة المحلية، حيث ارتفعت قيمة القرش الإسباني من 40 ألف قرش إلى مليونين ومائتين وخمسة وتسعين ألف قرش، وكان يعادل 5.37 ليرة ايطالية[119].

وقد لقت وحدات صغيرة من الدولار الإسباني[*] تداول في منطقة مرزق وباقي المناطق الجنوبي، ومن وحداته النقدية ربع الدولار الإسباني، إضافة إلى ذلك بلغت قيمة الليرة الذهبية الإسبانية المعروفة باسم دورو في منطقة مرزق والمراكز التجارية الصحراوية الأخرى بأربع فرنكات[120].

وفي سنة 1821م كانت العملة الإسبانية "البرو" تعادل سبعة قروش ملكية ونصف أي ما يعادل 40.000 قرش عادي، ألا أنها زادت في شهر يوليو سنة 1825 فأصبحت تعادل قستين قرشاً ملكياً أي 500.00 قرش عادي، وبعد سنة كانت تساوي 225 قرش ملكي أو 2.255.000 قرش عادي[121]،

([118]) شوكت ياموك، المرجع السابق، ص331.

([119]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص69، 70.

(*) الدولار الأسباني: كل 5 دولارات تساوي جنيه إسترليني واحد. للمزيد ينظر: كولافو لايان، ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي، ترجمة: عبد القادر مصطفى الوحيشي، مراجعة: صلاح الدين السوري، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1988م، ص48؛ المبروك محمود صالح، **التجارة البحرية لإقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمي، 1912م، ص46.

([120]) رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، ص199، 200.

([121]) رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص204.

وفي السنة نفسها من شهر أغسطس جرى تخفيض في وزن العملات بقدر بلغ 50%[122]. كما وجدت عملة كولونات[*] خلال تلك الفترة[123].

يوضح الجدول رقم (1) نوع العملات وقيمتها في الإيالة من 1820م إلى 1832م:

جدول رقم (2)

تاريخ الإصدار	نوع العملة	قيمتها
1820م	الريال ونصفه وربعه	الريال الواحد يعادل ربع ريال دورو
1827م	ريال جديد	خمسة قروش عثمانية
1827م	البشليك	مئتي بارة نحاس أو فضة
1827م	ريال زنة أربع دراهم	ثمانية قروش
1830م	درهم طرابلسي	أربعين بارة
1831م	القرش ونصفه وربعه	القرش الواحد يعادل مائة بارة
1832م	الأشرفي	أحد عشر ونصف قرش طرابلسي
1832م	المجيدي	عشرون قرشاً

مصدر الجدول: ردو لفوميكاكي، المرجع السابق، ص 204.

طلب يوسف باشا من ملك سردينيا إقراضه مبلغ مقداره مائة ألف كورونا[124] إسبانية، كمحاولة لتثبيت تداول تلك العملة سنة 1828م، ولكن هذه المحاولة لم تنجح؛ لأن ملك سردينيا رفض تقديم تلك المساعدة إلى الباشا[125]، مما أدى إلى ارتفاع عملة الريال دورو من أربع عدليات لكل دورو إلى 28 عدلية للدورو[126]. وخلال تلك السنة كانت عملة ماريا ثريزيا النمساوية المعروفة بـ"أبوطير" تعادل فرنكين في المعاملات التجارية[127].

([122]) كولافولايان، المرجع السابق، ص 174.

(*) كولونات: عملة سويدية. أنظر: إنعام محمد سالم شرف الدين، المرجع السابق، ص113.

(123) أتوري روسي، المرجع السابق، ص416.

([124]) كورونا: عملة إسبانية كانت تساوى حوالي خمسة قروش. للمزيد ينظر: رودلفو ميكاكي، المرجع السابق، ص205.

([125]) رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص205.

([126]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص328.

([127]) رجب نصير الأبيض، مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية، ص193.

يرى – البحثان – أن هناك اختلاف في أنواع العملات التي استخدمت في عمليات التبادل التجاري للبضائع المجلوبة من المناطق الافريقية عبر القوافل التجارية، وذلك يرجع لاختلاف مسار القوافل باختلاف البلاد الواقعة تحت النفوذ الاستعمار الفرنسي أو الإنجليزي.

المحور الثالث: تدخل حكام الإيالة في المسألة النقدية:

إنَّ التدخل المستمر لحكام طرابلس بمسألة تعديل أسعار الصرف العملات المتداولة يبرز بشكل جلي منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، حيث عرف عن علي باشا القرمانلي تنبيه المتكررة بهذا الشأن، فشهدت فترة حكم أحمد وعلي باشا تدنياً ملحوظاً في قيمة النقود التي أصدرها، وهذا التدني الذي هدّد بفقد العملات المحلية وظيفتها كوسيلة للدفع، لذلك كانوا حكام طرابلس يتدخلون في تحديد أسعار صرف العملات في محاولة منهم للحفاظ على قيمة تلك العملات، وبالتالي استمرارها في التداول[128].

إنَّ مختلف العملات التي ضربت كانت بقرار من باشوات طرابلس الذين قاموا بتحديد أوزانها، وعيارها، وأسعارها صرفها، والأهم من ذلك متابعتها داخل السوق، فإن التعديلات التي كانت تطرأ على أسعار صرف العملات كانت منوطة مباشرة بالسلطة الممثلة في شخص الباشا. وفي عهد يوسف باشا شهدت العملة المحلية في شهر مارس سنة 1829م انخفاضاً سريعاً جداً، مما أدى إلى أرتباك وتذبذب أسعار السوق بالقدر الذي استثار الأهالي للقيام بعمليات شغب، مما دفع الباشا إلى التراجع وسحب عملته التي ضربها حديثاً، وطلب من حامليها الذهاب إلى القلعة لاستبدال ما لديهم، وفي شهر يونيه من سنة 1831م وصلت نسبة التخفيض إلى 100% أي من 12 إلى 24 قطعة معدنية طرابلسية للدولار الواحد[129].

وقد كان إنهاء تداول بعض العملات خاضع لقرار الحاكم الذي بدوره احتكار سك النقود وإصدارها؛ لأنه عمل على التلاعب بقيمتها بما يتناسب واحتياجاته، وجعل منها كمصدر للربح، فإن عملية طرحها للتداول كان يصحبها قرار بسحب العملات القديمة الأعلى قيمة ووقف التعامل بها، ما أدى إلى حصول الحاكم على فارق القيمة بين هذين النوعين من العملات[130].

([128]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص280، 281.

([129]) كولافولايان، المرجع السابق، ص174.

([130]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص282.

ولقد ضرب فيما بين الفترة من 1825م إلى 1832م عملة جديدة مرة في كل سنة على الأقل، كما تم إصدار قطع معدنية جديدة مرتين على سبيل المثال ما بين مارس وابريل من عام 1830م[131]، وفي هذه الأثناء ارتفع سعر صرف الريال الدورو بالنسبة للقرش خلال أربع أيام فقط من أبريل عام 1831 من 10 قروش لكل دورو إلى 20 قرش للدورو[132].

وبتاريخ 26 فبراير 1832م حاول القناصل عبثاً إقناع يوسف باشا بأن يَكفل حق سك النقود إلى شركة أوروبية تتعهد بالمحافظة على قيمة العملة بضمان أحد بنوك النقد، إلا أنَّ الباشا رفض الاقتراح لعدم قناعته بفائدة العشرين في المائة التي كانت قد حددت له[133].

لقد كان يوسف باشا يوجه رسائل إلى القنصليات لإحاطتها علماً بصك العملة الجديدة. ففي شهر فبراير سنة 1832م وجه رسالة إلى قنصل سردينيا جاء فيها:

"إن الباشا قد نقش سكة نقود جديدة، وأنه يريد أن تكون لها الصفة الرسمية، وتكون مقبولة ومتداولة بين الأهالي وتعترف بها جميع الدول التي لها علاقة تجارية مع طرابلس، فكان رد الباشا بقوله: إذا سوّلت لأحد الرعايا نفسه بعدم قبولها والاعتراف بها فسيكون عرضه للنفي والابعاد من طرابلس[134].

كما جعل يوسف باشا صرف دورو بعشر ريالات، برغم من هبوط العملة بشكل ملحوظ، الأمر الذي دعي الوالي يوسف باشا إلى محاولة إنقاذ البلاد، من خلال تغيير العملة إحدى عشر مرة؛ وأن جميع هذه العملات ما بين فضية ونحاسية وذهبية وذلك ما بين عام 1829-1832م، إلا أنهَّا في مجملها لم تكن جيدة الصنع، حيث تم سحبها وإلغاء التعامل بها، واستبدالها بعملة جديدة أقل منها جودة، وقد كانت لا تحتوى إلا على 14% من وزنها فضة، وباستمرارها قلت قيمتها النقدية، مما كان له أثر سلبيّ على الحركة التجاري بحيث رفض العديد من التجار المحليين والأجانب بالتعامل بها[135]، كذلك

([131]) كولافولايان، المرجع السابق، ص174.

([132]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص328.

([133]) رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 234.

([134]) بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر – مطلع القرن العشرين**، ترجمة: عماد الدين غانم، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991م، ص239، 240.

([135]) علي مفتاح إبراهيم، المرجع السابق، ص405.

رفضها رعايا القنصليات الأجنبية ولم يقبلوها بمساندة ممثلي دولهم، ولكن التجار المحليون كانوا مرغمين على التعامل بها تحت التهديد بعقوبة الموت[136].

إزاء سيطرة الساسة القرمانليين على كل ماله علاقة بهذا النشاط، الأمر الذي يبرز من خلال مستويين اثنين، وتمثل أولهما في السيطرة على أسعار صرفها، والثاني في السيطرة على عملية تداولها[137].

فيما يخص المستوى الأول: المتعلق بتحديد أسعار صرف تلك العملات، فقد خضعت إلى لقرارات الحكام حيث اعتمدوا عليه، مما أدى إلى مساعدتهم في السيطرة على مقاليد التجارة الداخلية والخارجية.

أمّا المستوى الثاني: من تدخل السلطة في أمر العملات الأجنبية المتداولة في البلاد والمتعلقة بعملية التحكم في تداولها، فإنه يتضح فيما كانت تصدره من قرارات تقضي بمنع التعامل بها في بعض الفترات، حيث قام يوسف باشا وفقاً لتعليماته بمنع البيع والشراء بالريال الدورو وذلك في سنة 1829م، وبالريال التونسي في سنة 1830م، وإن تدخل السلطات في مسألة العملات لم يقتصر على إصدار القرارات فقط، ولكنه شمل إلى جانب ذلك الاهتمام بمتابعة تنفيذها، ففي هذا الإطار صدرت القرارات بإلغاء تداول بعض العملات المحلية القديمة، وفرض التعامل بالجديد منها، وقرارات منع تداول بعض العملات الأجنبية، حيث كان الباشا يكلف أعوانه بمتابعة تنفيذها مفوّضاً إياهم باتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك. فبالنسبة للإجراءات الخاصة بالعملات المحلية، فذكر حسن الفقيه حسن في إحدى يومياته، قيام أمين البلاد بضرب الأهالي لإجبارهم على قبول السكة الجديدة التي لم تلق رواجاً عندهم. كما ذكر أنه بمناسبة إلى صدور عملة جديدة صحبها قرار بإبطال التعامل بالقديمة، إذ وقع تكليف أمين البلاد بالاهتمام بترويج تلك العملة والإشراف على تنفيذ القرار المصاحب مع تفويضه باتخاذ ما يراه مناسباً من إجراءات لإلزام العامة بقبولها، وهو ما نرى صداه في إرهاب الأهالي وتهديد كل من يخالف الأوامر بتعرضه للقتل "بالخازوق"، أما بالنسبة للإجراءات المتعلقة بالعملات الأجنبية فإن اليوميات ذكرت عمل أمين البلاد على استصدار فتوى من العلماء في سنة 1828م، تقضي بمعاقبة كل من يتعامل بالريال

([136]) كوستانزيو برنيا، **طرابلس 1510-1850**، تعريب: خليفة محمد التليسي، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع 1985م)، ص319.

([137]) محمد مصطفى الشركسي، المرجع السابق، ص68.

الدورو بعد منع تداوله، إما بالقتل أو بمصادرة أمواله، وعلى أثر ذلك كلف أمين البلاد في سنة 1830م بالإشراف على تطبيق القرار القاضي بمنع تداول الريال التونسي[138].

وكانت السلطات تصدر تعليمات بشأن أسعار الصرف التي تحددها، فبعد أن يقع الإعلان عن تعديلات فيها. وفي هذا الصدد قام يوسف باشا ببث الشواش في الأسواق لمراقبة تلك الأسعار والإبلاغ عن المخالفين الذين كانوا يتعرضون إلى عقوبات متفاوتة، تراوحت ما بين السجن والغرامة المالية والقتل، هذا في حين كانت هذه العقوبات تتفاوت بحسب هوية المخالف، فإن كان عربياً تعرّض إلى قطع يده ورجله ومصادرة أملاكه، وإن كان يهودياً يقتل، فإن كان المخالف مسيحياً يطرد وينفي من البلاد[139].

أشرفت السلطات على عمليات الصرف لتضمن سيطرتها على العملات، فهي بالإضافة إلى اضطلاعها بالقيام بدور المصرف بما كان يقع من استبدال للعملات في نطاق دار السكة، فإنها أشرفت على الصيارفة وأخضعتهم لرقابتها، فبالرغم من وجود صيارفة خاصين في طرابلس، فإنهم لم يكونوا بأي حال بمعزل عن تدخلات السلطة التي كانت تقوم بمحاسبتهم وتعرضهم لدفع الغرامات المالية، فضلاً عما يستشف عن خدمة بعضهم في هذا المجال لحساب الباشا[140].

ساهم صرافين في تنشيط الحركة التجارية إذ أنَّ هؤلاء كانوا موجودة ومتعارف عليها في الإيالة خلال فترة الدراسة، وقد عمل بهذا النشاط اليهود مثل: شاهول فلوس وبانون وناعيم بابانه وولد رحمين بن رضا، كما عمله في عمليات الصيرفة المسلمين مثل: علي الشاوش التركي كصراف[141]، أيضاً شارك السيد صاحب اليوميات في هذا النشاط حيث أرسل الباشا إليه يطلب منه صرف محابيب مصرية[142].

وفي هذا الصدد يوضح الجدول رقم (2) قيمة العملات وما يقابلها بالقرش الطرابلسي سنة 1835م[143].

([138]) حسن فقيه حسن، المرجع السابق، ص410، 419، 460، 462، 463.

([139]) بروشين: المرجع السابق، ص230.

([140]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص285.

([141]) إنعام محمد سالم، المرجع السابق، ص79، 80.

([142]) حسن الفقيه حسن، المرجع السابق، ص188، 189.

([143]) محمد عمر مروان، سجلات محكمة طرابلس الشرعية، ص367، 368.

قيمة العملات المختلفة وما يقابلها بالقرش الطرابلسي سنة 1835م		
الرقم	نوع العملة	ما يقابلها بالقرش الطرابلسي
1	قرش طرابلسي ضرب يوسف باشا	100 بارة فضة أو بارة 100 بارة نحاس
2	بارة فضة تساوي	بارة نحاس
3	ريال نجيب باشا	11/4 قرش ساوي 120 بارة
4	البشليك	200 بارة
5	المحبوب	8 قروش
6	المحبوب الخيري	8 قروش و20 بارة
7	الدورو أبوطيرة	8 قروش
8	الدورو أبومدفع	8 قروش و20 بارة
9	الريال التونسي	11/2 قرشوعشر بارات
10	المجار	18 قرشا طرابلسياً
11	البندقي	18 قرشا وعشرين بارة
12	شريفي قديم	11,47 قرشا طرابلسياً تقريباً
13	دبلوني ذهب	124 قرش طرابلسي
14	محبوب مصري	8 قروش طرابلسياً
15	المحبوب الإسلامبولي	20 قرشا تركيا
16	المحبوب الإسلامبولي	8 قروش طرابلسي
17	القرش التركي	40 بارة
18	ريال دورو فرنسي	9,2 قروش طرابلسي
19	ريال دورو فرنسي	23 قرشا تركيا
20	ريال دور	22,5 قرشا اسكندرانياً

وبتحليل معطيات الجدول السابق، نلاحظ كثرت وتنوع العملات المختلفة المحلية والأجنبية التي تم تداولها داخل الإيالة، خاصة الذهبية والفضية فإن دل ذلك على شيء فإنه يدل على أهمية الدور الذي أداه الصيارفة في ظل نشاط تجاري متنامي في الداخل والخارج، كما يفسر من كثرة العملات المحلية أنه في بعض الفترات عانت من الضعف لذا توجب وجود عملات بديلة.

عندما أعاد العثمانيون إيالة طرابلس الغرب إلى حكمهم المباشر سنة 1835م باسقاطهم الأسرة القرمانلية الحاكمة، كانت العملة الرائجة فيها عرفت باسم "طرابلسية"، خالصة من سك دار العملة بالمدينة أصدرها الحكام القرمانليون، إذ كانت هي إحدى وسائل هؤلاء الحكام في إثبات استقلالهم عن السلطة

المركزية في استانبول، ولذلك فإن الوالي العثماني "مصطفي نجيب باشا" (1835م مدة حكمه 4 أشهر) أول الولاة العثمانيين الذي قام بعد إعلان نهاية الأسرة القرمانلية، وعودة الولاية إلى تبعية الدولة العثمانية بإصدار عملة جديدة وهي القرش، ونبّه على تداولها، وذكر أن القرش الجديد يعادل في صرفه 64 بارة، مما أغضَب الحكومة المركزية في استانبول، وأدّى إلى إقالته بعد مضي مدة قصيرة من توليه، واستمر العمل بالعملة التي أصدرها حتى ولاية محمد رائف باشا (1835-1836م)[144]، والذي قام بإغلاق دار السكة في طرابلس، فأصبحت العملات العثمانية المسكوكة في استانبول هي الوحيدة المعترف بها في البلاد على المستوى الرسمي[145].

وبتاريخ 9 يونيو 1836م بعث الوالي محمد رائف رسالة إلى والي تونس "مصطفي باي" يعلمه بذلك، ويطلب منه حثّ التجار التونسيين على قبول العملة العثمانية وتسهيل أعمال التجارة بين البلدين[146].

استنتاجات البحث:

إنَّ موضوع العملات وأنَّ كان يوحى بقوة السلطة من خلال احتكارها لسك واصدار العملة، واتخاذها القرارات ذات العلاقة، سواء بمنع التداول أو فرض العملات والتدخل في أسعار الصرف ثم متابعة كل ذلك والأشراف عليه، فإن هذه القوة تظل ظاهرية، فالعملات، وإن شكلت مظهراً من مظاهر القوة التي تستمد منها السلطة المركزية شرعيتها، فإن ارتباطها، بل واعتمادها الكلي على تلك السلطة.

كما يمكن أن نلاحظ: أنَّ الأسرة القرمانلية تمتعت بكثير من مظاهر الاستقلالية في البلاد، الأمر الذي انعكس على مسألة العملات التي أولاها القرمانليون اهتماماً كبيراً، هذا الاهتمام الذي يبرز جلياً في سيطرتهم في على دار السكة، إلا أنَّ التغيير المستمر الذي شهدته العملة المحلية بسبب التخفيف المتكرر لقيمتها، يفسر اتساع رقعة تداول العملات الأجنبية، وإضافة إلى هذا فإنه العملات الأجنبية اتسمت بعيارها الجيد، وعدم تعرضها للغش، وهو ما يفسر تعامل التجار المحليين بها في أغلب معاملاتهم التجارية، وعلى أثر ذلك قامت الدولة العثمانية من جانبها بتقنين وضبط سعر تلك العملات، وتحديد أسعارها بين الفينة والأخرى بالعملة المحلية.

([144]) د . م . ت . ط، سجل المحاكم الشرعية، لعام 1255/ 1253هـ / بتاريخ 18 جمادى الأولى 1252هـ/ الموافق 31 أغسطس 1836م؛ رود لفو ميكاكي، المرجع السابق، ص 203.

([145]) أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، (طرابلس: منشورات مكتبة الفرجاني، د.ت)، ص 341.

([146]) د . م . ت . ط، وثيقة غير مصنفة (رسالة من الوالي محمد رائف باشا إلى والي تونس في 9 يونيو 1836م).

– ان قسوة العقوبة التي تعرض التجار المحليين الرافضين لعملية تخفيف أوزان العملات المحلية، انما تشير إلى التخبط الاقتصادي الذي عانت منه الإيالة.

– ان سيطرت القرمانليين على النقود، انما تدل على أن النقود خلال تلك الفترة كانت تعد الوسيلة الاعلامية المهمة في إبراز حكم الحكام من خلال ذكر اسمائهم وفترة حكمهم على تلك النقود.

– إن سياسة بعض الحكام القرمانليين لتخفيض أوزان العملات، إنما يشير إلى ان الإيالة تعرضت إلى أزمة اقتصادي، وفيما يبدو كان سببها هو منع البحرية الطرابلسية من أسرى الأوروبيين بقوة من قبل الأساطيل الأوروبية.

–ان الافراط في الملذات والترف الزائد من قبل القرمانليين جعلهم يكون لقمة سهلة في يد القناصل الأوروبيين الذين كبلوهم بالديون.

– ان الحالة الاقتصادية المتردية التي عشتها الإيالة، انما تشير ان الدولة العثمانية لم تقدم الدعم الاقتصادي لها، بل تركتها تنهار حتى تعود من جديد وتفرض سلطتها عليها.

– حينما لجأوا القرمانليين إلى تخفيض أوزان عملاتهم، كان يسعوا إلى حماية اقتصادهم الذي تضرر نتيجة الديون المالية الخارجية التي تم استقراضها من بعض الدول الأوروبية، وهو ما أدى بالتالي إلى اسقاط السلطة القرمانلية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: الوثائق:

– دار المحفوظات التاريخية طرابلس:

– سجل المحاكم الشرعية، لعام 1255/ 1253هـ/ بتاريخ 18 جمادى الأولى 1252هـ/ الموافق 31 أغسطس 1836م.

– وثيقة غير مصنفة (رسالة من الوالي محمد رائف باشا إلى والي تونس في 9 يونيو 1836م).

ثانياً: الكتب:

– إتوري روسي، **ليبيا منذ الفتح العربي حتى سنة 1911**، ترجمة وتقديم: خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب، 1968م.

– أحمد بك النائب الأنصاري، **المنهل العذب في تاريخ طرابلس الغرب**، (طرابلس: منشورات مكتبة الفرجاني، د.ت).

– أحمد السيد الصاوي، **النقود في مصر العثمانية**، القاهرة: مركز الحضارة العربية، ط1، 2001م.

- إنعام محمد سالم شرف الدين، **مدخل إلى تاريخ طرابلس الاجتماعي والاقتصادي: دراسة في مؤسسات المدينة التجارية (1711-1835م)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1998م.

- بروشين، **تاريخ ليبيا في العصر الحديث منتصف القرن السادس عشر - مطلع القرن العشرين**، ترجمة: عماد الدين غانم، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 1991م.

- بول ماساي، **الوضع الدولي لطرابلس الغرب، نصوص المعاهدات الليبية الغربية إلى نهاية القرن التاسع عشر**، ترجمة: محمد مفتاح العلاقي، مراجعة: علي ضوي، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، سلسلة نصوص ووثائق، (د.ت).

- تيسير بن موسي، **المجتمع الليبي في العهد العثماني الثاني**، طرابلس: الدار العربية للكتاب، 1988م.

- سامح إبراهيم عبد الفتاح، **العلاقات التجارية بين مصر وولايات المغرب العثمانية في القرن الثاني عشر الهجري (الثامن عشر الميلادي)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 2010م.

- حسن فقيه حسن، **اليوميات الليبية 1551-1832**، تحقيق: محمد الأسطى، عمار جحيدر، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس، ج1، 1984م.

- عاطف منصور محمد رمضان، **الكتابات غير القرآنية على النقود الإسلامية في المغرب والأندلس**، مكتبة زهراء الشرق، ط1، القاهرة 2002م.

- علي مفتاح إبراهيم، **الرحالة العرب ودورهم في كتابة تاريخ ليبيا السياسي والاقتصادي في القرنين السابع عشر والثامن عشر**، منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية طرابلس 2005م.

- عمار جحيدر، **آفاق ووثائق في تاريخ ليبيا الحديث**، منشورات دار العربية للكتاب طرابلس 1991م.

- رود لفوميكاكي، **طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي**، نقله إلى العربية: طه فوزي، راجعه: حسن محمود وكمال الدين الخربوطلي، إشراف: الأستاذ محمد شفيق غربال، معهد الدراسات العربية العالية 1961م.

- شوكت ياموك، **التاريخ المالي للدولة العثمانية**، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت - لبنان، 2005م.

- كولافو لايان، **ليبيا أثناء حكم يوسف باشا القرمانلي**، ترجمة: عبد القادر مصطفى الوحيشي، مراجعة: صلاح الدين السوري، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي 1988م.

- كوستانزيو برنيا، **طرابلس 1510-1850**، تعريب: خليفة محمد التليسي، (طرابلس: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع[سابقاً]، 1985م).

- محمد خليل المعروف بابن غلبون، **التذكار فيمن ملك طرابلس وما كان بها من الأخبار**، تحقيق: طاهر الزاوي، (طرابلس: مكتبة النور، ط2، 1967م).

- محمد مصطفى الشركسي، **سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551-1911)**، منشورات: مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس، 1991م.

- محمد عمر مروان، **الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مدينة غدامس خلال العهد العثماني الثاني(1835-1911م)**، طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، طرابلس 2009م.

- محمد مصطفى الشركسي، **سك وتداول النقود في طرابلس الغرب (1551-1911)**، (طرابلس: مركز جهاد الليبيين ضد الغزو الإيطالي، 1991م).

- محمد بن عثمان الحشائشي، **رحلة الحشائشي 1855- 1912م/ (جلاء الكرب عن طرابلس الغرب)**، تقديم: علي مصطفى المصراتي، (بيروت: دار لبنان للطباعة والنشر 1965م).

ثانياً الرسائل الجامعية:

-رجب نصير الأبيض، **مدينة مرزق وتجارة القوافل الصحراوية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفاتح[سابقاً]، كلية العلوم الاجتماعية والتطبيقية 1990م.

-المبروك محمود صالح، **التجارة البحرية لإقليم برقة خلال العهد العثماني الثاني**، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة عين شمي، 1912م.

ثالثاً: البحوث العلمية:

- المبروك محمود صالح، "**القرصنة البحرية في البحر المتوسط خلال عهد الأسرة القرمانلية (ولاية طرابلس الغرب 1711-1835م)**، مجلة بحوث كلية الآداب، جامعة المنوفية - العدد الثاني والثمانون - يوليو 2010م.

ثالثاً: الكتب الأجنبية:

- Rapprto . Console . T0scane .1830, 1831 .EL Mahdwi .op.cit..